مجلة أنثروبولوجيا ISSN: 2437-041X
مجلد: 08 عدد: 02 السنة 2022 E-ISSN:2588-2325

السلطة والشباب في الجزائر: أشكال الصراع والمساومة حول الفضاء العام خلال مرحلتي الحراك الشعبي وجائحة كوفيد_19

Authority and youth in Algeria: Forms of conflict and bargaining over public space during the phases of the popular movement and the Covid_19 pandemic

خالد بن مهني* جامعة باتنة1، الجزائر Khaled.benmehenni@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/10/24 تاريخ القبول: 2022/11/09 تاريخ النشر: 2022/12/30

ملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الكشف عن أهم أشكال الصراع والمساومة بين السلطة الجزائرية، وفئة الشباب من أجل بسط السيادة على الفضاءات العامة بالمدينة الجزائرية (مدينة الجزائر العاصمة أنموذجا) والتي تعتبر نقطة قوة كل الحركات الاحتجاجية التي ترهق كاهل السلطة وتهدد كينونتها، فهي دائما ما تقدم نفسها على أنها صاحبة الحق على الفضاء، في حين أن الشباب يعتبر الفضاء العام المكان الأنسب لفرض شروطه وإثبات نفسه وممارسة حقه بكل حرية. وهذا خلال فترتين زمنيتين متقاربتين جدا وهما: الفترة الأولى (الحراك الشعبي منذ 2019/02/22 إلى 2020/03/13 كآخر جمعة حراك، وفترة كوفيد-19 والتي لا تزال تفرض قيودها على السلطة والمجتمع، منذ تسجيل أول إصابة في 2020/02/25). وهذا من خلال قراءة للوضع العام عن طريق أهم محتويات صفحات التواصل الاجتماعي والجرائد والخطابات الرسمية للسلطة، وكشاهد على سيرورة الأحداث المتواصلة منذ حراك 22 فبراير إلى جائحة كوفيد-19، وهذا بهدف استشراف عودة الحراك الشعبي للفضاءات العامة من عدمه في مرحلة ما بعد الكورونا، مع سبر وجس نبض السلطة اتجاه هذه الفكرة بما أن الفضاء العام في الجزائر يضيق ويتسع وفقا لمدى رضا السلطة.

الكلمات المفتاحية: السلطة، الشباب، الصراع، المساومة، الفضاء العام

* المؤلف المرسل

Abstract:

We'll try from this research paper to reveal the most important shapes of conflicts, and bargaining between the Algerian authorities and it's youth to extend sovereignty on the public space in the city of Algiers, (Algiers city as an example). which represent a power point in all of the protest mouvement that overburdened the authorities and threaten it's entity, the authority always present itself a being right on the field meanwhile the Algerian youth considers that the public space is the perfect place to lay their terms, prouve themselves and practice their right in total freedom, and that between the periods of February 22nd 2019 and March 13th 2020 as the final Friday of the « Hirak » mouvement, and because of the covid 19 restrictions on both the authority and the community, since the first ever case of contagion on February 25th 2022, and thus by reading the general situation throughout well re known social media Acounts posts, news papers, and formal speeches towards the authority, and as a witness on the continuous course of events in the February 22nd « Hirak » mouvement and the covid 19 pandemic, and this with the aim of anticipating of the return of the popular mouvement on the field of public spaces, or not at some point after the pandemic with a walk and a pulse of the authorities towards this idea as the public space in algeria narrow and expand according to the satisfaction of the authorities.

Keywords: Authority, youth , conflict, bargaining , public space.

مقدمة:

تميزت علاقة السلطة بالشباب في الجزائر بالعديد من الصفات خاصة بعد أحداث 05 أكتوبر 1988، والتي أحدثت شرخا وقطيعة عميقة بينهما، حيث أصبح الشباب يمثل مشكلة حقيقية تواجه السلطة، ما جعل هذه الأخيرة في سعي دائم لمحاولة السيطرة على هذه الفئة العريضة من المجتمع الجزائري. خاصة بعد مشاهد الربيع العربي وخوفا من تكرار سيناريو 1988. ونسعى من خلال هذه الورقة، إلى الكشف عن أشكال الصراع والمساومة التي أصبحت تطبع هذه العلاقة في السنوات الأخيرة، نظرا لما خلفته الحوادث الأخيرة من ضجة وأراء مختلفة، كحادث القتل الذي تعرض له شاب على يد جماعة ممن يحتلون الشواطئ ويحولونها إلى مكان مخصص لوقف السيارات بمقابل. كذلك هو الحال داخل مدننا، ومن خلال المناسبات على غرار عيد الأضحى والذي أضحى مناسبة لترييف المدن والتعدي على كل ما هو جميل، بممارسات وسلوكيات انتقدها الأديب الجزائري **أمين الزاوي** في مقال بجريدة

liberté قائلا: "رجاءا أوقفوا هذه البداوة ... التي تهدد مدننا!خرفان تحتل شوارع الجزائر العاصمة..." ثم جاءت جائحة كورونا لتعيد للسلطة سيطرتها على مختلف الفضاءات العامة.

فالمساومة تستخدم في مختلف مواقف الحياة لحل المشاكل الخلافية المشتركة بين العديد من الأطراف، فكل طرف يسعى للحصول على أفضل النتائج بأقل قدر ممكن من الصراع، وهي عملية أقل قيمة واحترام لأن كل طرف يبحث عن فائدته الخاصة دون مراعاة للطرف الآخر. وهذا ما تستخدمه السلطة في الجزائر باتجاه الشباب الذين يحاولون الاستفادة من الفضاءات العامة، عن طريق توجيه سلوكهم من خلال التأثير عليهم وفقا لتطبيقات وأحكام تشريعية، تحصل عليها السلطة بناءا على موقعها في قمة الهرم الإداري. ما يخول لها المساومة العلنية وغير العلنية مع هؤلاء الشباب خاصة منهم ذوي السوابق العدلية والذين يشكلون مصدر خطر وإزعاج للسلطة، لتجعلهم أداة توظفها كيف ما تشاء ومتى تشاء لأغراضها السلطوية. وهذا ما يؤثر على العلاقة بينهما، حيث يميزها التوتر في الكثير من الأوقات والهدوء في أوقات أخرى، وهذا في اعتقادنا يرجع أساسا للمساومة التي تحدد طبيعة هذه العلاقة، وهي تعتمد على سياسة الإغراء والتهديد ويعتبر أحد أشكالها، كما أن الشباب يملك بعضا من المساومة اتجاه السلطة، فهو يعتبر تهديد للأمن العام، باعتباره الموجه الأول للاحتجاجات والثورات والإخلال بالنظام العام، ما يساعده في فرض نفسه بهذه الفضاءات خاصة في ظل الأزمات التي تعاني منها السلطة على غرار أزمة البطالة والسكن...، ما يتخذه الشباب كذريعة لاحتلال الفضاء العام، وهذا طبعا ضمن أطر سياسية واقتصادية ومجتمعية معينة بسياقات زمنية محددة.

فالسلطة دائما ما تقدم نفسها على أنها صاحبة الحق في المكان، في حين أن الشباب يعتبر الفضاءات العامة، المكان الأنسب لفرض شروطه وإثبات نفسه وممارسة حقه بكل حرية. وهذا ما يتوافق مع مفهوم **ميشال فوكو** للفضاءات العامة، حيث عرفها كالتالي: "أماكن عمل... وهي متواجدة في مركز الصراعات الحادة والمتكررة بين مختلف السلطات التي تسعى لاستعمالها كأداة تعليمية بغاية سياسية أو دينية، أو كرهان اقتصادي، وتشكل الأماكن العمومية رهانات ذات أهمية خاصة، لأنها تستطيع في أي وقت أن تستعيد الجماهير ملكيتها عبر الثورات أو الاحتفالات التي لا تعترف بشرعية السلط منها لضبط الاستعمال". (سوالمية و غراز، 2020)

ويكاد يتفق الفاعلون الاجتماعيون، كما يقول **عبد الرزاق أمقران**: " أنها فضاءات مادية وجدت كي يعتدى عليها ويستحوذ عليها بتجاوز القانون، وتوظيف ثغراته أو حتى استغلال سكوت السلطات المهتمة بشراء السلم الاجتماعي..." ولو على حساب أمن وسلامة المواطن في حد ذاته، فأمن الفرد الجزائري أصبح يخضع لمبدأ المساومة ويباع في المزاد العلني وغير العلني، وهذا ما يفسر ربما الحوادث المؤسفة التي تحدث هنا.

1- المشكلة البحثية:

"عاش الجزائريون غرباء عن مفهوم الدولة منذ الوجود العثماني في الجزائر، وكان تنظيمهم ذاتيا خارج المدن الرئيسية، لهذا ولغيره سقط من تصور الجزائريين امتلاكهم للفضاء العام، فالشارع والساحات العامة المهجورة والبائسة أحيانا هي ملك لهم، هم، أما نحن المواطنون فلا نمتلك غير بيوتنا". (يبرير، 2019)

في السنوات الأخيرة، وسعت السلطة نطاق الحقوق السياسية، ووفروا بعض الموارد الاقتصادية بطريقة انتقائية ومدروسة، إذ خلقت مظاهر شكلية من التغيير والتعددية بهدف امتصاص السخط الشعبي وإحكام سيطرة السلطة على المجتمع، والحفاظ على أسس النظام وأركانه، ولهذا الغرض انتقل النظام من السلطوية المباشرة إلى مزيج هجين من الديمقراطية والسلطوية. ويوضح **لاري دايموند Larry Diamond** أنه في هذا النوع من الأنظمة: "تكون الانتخابات والمؤسسات –الديمقراطية- الأخرى مجرد واجهات وظلال، لكنها مع ذلك توفر بعض المجالات لكل من المعارضة السياسية والإعلام المستقل والمنظمات الاجتماعية، التي لا تنتقد أو تتحدى النظام على نحو جدي." (غانم، 2018)

كما عمدت السلطة الجزائرية، في سبيل إقامة توازن بين تقديم التنازلات وبين محاذرة التغيير الجذري، إلى هندسة تعديلات سياسية واقتصادية لصيانة وتسوير سلطتها، أسفرت عن إبقاء النظام السياسي التعددي الذي سمحت به قيد السيطرة المحكمة، وعلى الرغم أن الانتخابات أصبحت منتظمة إلا أنها تلونت بالتجاوزات، ولم تكن لا عادلة تماما ولا شكلت تحديا لقيادة البلاد.

على سبيل المثال، كان النظام الجزائري فائق السرعة في الاستجابة والتكيف خلال انتفاضات الربيع العربي في أواخر 2010 وأوائل 2011. وفعل ذلك مجددا غداة هبوط أسعار النفط في أواسط 2014، كما كان حريصا على تجنب أخطاء الماضي وقدم تنازلات اقتصادية وسياسية. "فقد اتخذت الحكومة في الوقت المناسب إجراءات سياسية لإشاعة الانطباع بأنها تشجع المشاركة السياسية، وشمل ذلك رزمة إصلاحات دستورية ورفع حالة الطوارئ التي كانت مطبقة طيلة 19 عاما. علاوة على ذلك وزع النظام عطايا سخية على مختلف فئات المجتمع، خاصة منهم الشباب، ما أدى ليس فقط إلى تعزيز شرعية النظام بل أعاق أيضا جهود المعارضة لتعبئة الشعب ضد السلطة". (غانم، 2018)

مكنت هذه المقاربة السلطة من تجنب الاضطرابات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في حين اندلعت بالفعل سلسلة من الاحتجاجات في مختلف أنحاء البلاد في الفترة بين 2010 و2012، إلا أنها لم ترق إلى مظاهرات كبرى. كانت هذه الاحتجاجات عفوية ومجتزأة وافتقدت إلى

قيادات قادرة على توحيدها، وسرعان ما كانت توضع قيد السيطرة بفعل الوجود المكثف لقوات حفظ النظام العام.

بيد أن المجتمع الجزائري تطاله يد التغيير، وخطوات التأقلم التكتيكية التي استخدمتها السلطة، أو أساءت استخدامها، لن تجد فتيلا مستقبلا مع الأجيال الجديدة التي باتت أكثر تعليما وتمدنا وترابطا، وأيضا أكثر تصميما على رفض خيارات السلطة. في سياق التحديات التي تواجه اقتصاد البلاد المعتمد على النفط، فإن السياسات التوازنية الحكومية لن تكون قادرة على الاستمرار من دون تبديل أو تغيير إلى ما لانهاية.

مما سبق يتضح أن السلطة تعيش دائما في حالة مد وجزر مع الشباب خاصة حول الفضاء العام، لأنه المتسبب الأول في الاحتجاجات، وهو من يطالب دائما بالتغيير الذي يلبي طموحاته المستقبلية حسب مدركاته هو لا حسب منظور السلطة، ويجعل من الفضاء العام المكان الأنسب لعرض وفرض شروطه، لذلك فإن الصراع قوي والمساومة مستمرة حسب المتغيرات الزمنية والسوسيولوجية. "ففي الماضي القريب ساهمت بشكل أو بأخر العشرية السوداء في الجزائر في فرض السلطة سيطرة مطلقة على الفضاء العام، لما أصبح يمثل خلال هذه الأزمة الأمنية من خطر وتهديد لحياة الأفراد، كما ساهم الإعلام الحكومي في الترويج لخطورة الفضاءات العامة على المواطنين وعاش الشباب الجزائري لسنوات تحت سيطرة شعار "حذار كيس مشبوه". (غانم، 2018)

في شهر جانفي 2016، اعتقلت الشرطة شاب في الجزائر العاصمة بتهمة العزف والغناء دون ترخيص في أحد الشوارع الرئيسية، فتضامن معه شباب كثر حيث نزلوا بآلاتهم للغناء والعزف في ذات المكان، فأطلق صراح الشاب سريعا ومنح بعد أيام تصريحا بالغناء والعزف وسط العاصمة، كما سمح لغيره من الهواة بذلك، هذه المرة أعاد الشباب امتلاك جزء من حقه في الفضاء العام.

فكلما كانت الظروف ملائمة وفي كفة الشباب رفع من سقف مطالبه والعكس سيان بالنسبة للسلطة، وهذا ما يدفعنا للبحث عن: **أهم أشكال الصراع والمساومة بين السلطة والشباب الجزائري خلال مرحلة الحراك الشعبي أين أصبح للشباب قوة المطالبة وامتلاك الفضاء العام، ثم جائحة كوفيد-19 التي رجحت الكفة للسلطة من أجل إعادة ضبط الموازين ووضع اليد على الفضاء العام خاصة؟**

2- منهجية بحثية:

اعتمدنا خلال معالجتنا لهذا الموضوع على مقاربة تاريخية، من خلال قراءة الأدبيات السوسيو_تاريخية ذات الصلة بالموضوع، والتي تؤكد أن العديد من الاحتجاجات الشعبية التي حدثت في الجزائر المستقلة ومنذ أول خروج للشارع من طرف طلبة جامعة تيزي وزو على إثر منع تنظيم محاضرة حول الشعر الأمازيغي للكاتب مولود معمري في مارس 1980، وكانت أول مسيرة تخرج للفضاءات العامة بالمدينة الجزائرية، وتحمل الطابع الثقافي كما أنها قوبلت بالقمع من طرف السلطة واستمرت الاحتجاجات المختلفة عبر العديد من المدن وتلونت بالطابع السياسي والاقتصادي الاجتماعي، بين سنة 1980 إلى غاية سنة 1988 ويوم 05 أكتوبر بالضبط، خرج الشباب في مظاهرات كبيرة الحجم بالجزائر العاصمة خاصة، مطالبين بإصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية وعلى كافة المجالات، ومن أهم مسبباتها تهاوي أسعار النفط والوضع الاقتصادي المتأزم، كما اتسمت بالعنف وعمليات تخريب واسعة وقوبلت كذلك بالقمع من طرف السلطة، ومن نتائجها الخروج من الأحادية الحزبية إلى التعددية، كما أنها أحدثت قطيعة بين السلطة والشباب كما يفسرها العديد من الباحثين.

ثم دخلت الجزائر مرحلة أخرى من تاريخها منذ سنة 1990 إلى غاية 1999 أو ما يصطلح عليه بالعشرية السوداء أو الحرب الأهلية أو الأزمة الأمنية، لتستقر الأوضاع بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999، كما تخللت مرحلة بوتفليقة بعض الاحتجاجات الشعبية على غرار الربيع الأمازيغي سنة 2001 والذي انجر عنه صدور قانون منع كل أنواع المسيرات بالجزائر العاصمة، وأخرى تزامنت والربيع العربي منذ سنة 2011 أو ما يصطلح عليها احتجاجات الزيت والسكر، إلا أنه تمت السيطرة عليها عن طريق بعض من الممارسات البوتفليقية من خلال إطعام الأفواه المحتجة وشراء الذمم والسلم الاجتماعي، كما تجددت الاحتجاجات سنة 2014 من أجل رفض ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة تواليا لكنها كانت احتجاجات منعزلة ومعزولة.

وبعد عشرين سنة من حكم بوتفليقة خرج الشباب مرة أخرى لتغيير الأوضاع في 22 فبراير 2019 في حراك شعبي لم تشهده الجزائر من قبل، حيث خرجت كل فئات المجتمع مطالبة بالتغيير السياسي وإحداث الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، بعد انخفاض أسعار النفط وسياسة التقشف المتبعة من طرف السلطة منذ سنة 2016، كما أنه اتسم بالسلمية ومن دون أي عملية تخريب تقريبا، ولم يكن هناك رد فعل عنيف من جهة السلطة اتجاه هذه المظاهرات والتي استمرت أكثر من سنة من الاحتجاجات ولم تتوقف إلا بعد انتشار وباء فيروس كورونا، ومن نتائجه استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والعديد

من المحاكمات لرجال السلطة ورجال الأعمال الذين سيطروا خلال مرحلة بوتفليقة، وأسفر عن انتخابات رئاسية استثنائية فاز بها الرئيس الحالي عبد المجيد تبون.

3- تحديد المفاهيم:

3-1- مفهوم السلطة: "تعد السلطة غير مشروعة في حال استخدامها للإجبار، والإكراه، والعنف أثناء تعاملها مع الأفراد الآخرين، لأن أساس السلطة هو وجود شرعية لها بناء على دستور الدولة، أو القانون المتبع في مكان وجودها، لذلك من واجب السلطة أن تحترم الحقوق الإنسانية للأفراد، وتضمن تطبيق كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية بأسلوب صحيح". (خضر، 2016)

3-2- مفهوم الشباب: "إن الشباب ليس فئة عمرية يمكن فهمها من خلال السن والتكوين البيولوجي إنما هو واقعة اجتماعية وظاهرة جديدة على البشرية عمرها أقل من مائة سنة، وفهمها يكون من خلال معرفة ثقافة الشباب الفرعية وتفاعلاتهم مع الفضاء الاجتماعي". (يونس، 2021)

"كشفت **ماريزيونس** عن شكلين من التفاعلات في الفضاءات الاجتماعية، هما المقاومة والامتثال وبينت أن هذه التفاعلات تشتد درجاتها في فضاء اجتماعي معين وتأخذ شكلا محددا وتضعف في فضاء آخر لتأخذ شكلا آخر". (يونس، 2021)

3-3- مفهوم الصراع: في الأدبيات السياسية المتخصصة ينظر إليه: "باعتباره ظاهرة ديناميكية". **(sandol, 1993)** فالمفهوم من جانب، يقترح "موقفا تنافسيا معينا، يكون كل من المتفاعلين فيه عالما بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطرا أيضا لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر".**(sandol, 1993)** من هنا كان هناك اتجاه ينصرف إلى التركيز على البعد التنافسي في تعريف الصراع باعتبار أنه "أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات، وأنه عادة ما يحدث عندما يتنافس فردان أو طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة، سواء كانت تلك الأهداف حقيقة أو متصورة، أو حول الموارد المحدودة".**(k.boulding, 1962)** وفي تعريف آخر، فإن مفهوم الصراع يتميز بالبساطة والمباشرة، حيث يوصف الصراع بأنه: "عملية منافسة ظاهرة، أو محتملة بين أطرافه".**(charles.o & abdul.a, 1970)**

3-4- مفهوم المساومة: كتب **فلاديمير لينين** في معرض تعليقه على إتفاقية **بريست ليتوفسك** يقول أن هناك: "مساومتان أحدهما مساومة مشروعة والأخرى غير مشروعة. المساومة هي إحدى أدوات العمل السياسي وأدوات التفاوض والحوار أيضا، ومن جانب آخر فإن غاية السلطات المحلية أو السياسة الداخلية ليس من المطلوب أن تستهدف إخضاع إرادة المواطنين جميعا إلى إرادة السلطات الرسمية، فهذه

ليست غاية الدولة بل المطلوب سيادة القانون، والقانون لا يستلزم إخضاع إرادة المواطن لأية إرادة سوى إرادته، فإذا ما توفرت أية فرصة للمساومة، فإن المطلوب من السلطات أن تدخل في مساومات مشروعة مع من تجد أنهم يخرقون النظام أو القانون أو يتعرضون عن عمد أو بالمصادفة إلى متطلبات سلامة المجتمع والأهداف والقيم العامة والرئيسية التي يمثلها القانون". (سنان، 2013)

"في الصراعات الداخلية المتنوعة، الأطراف المتصارعة أو المتنازعة في المجتمع الواحد، ليس من المطلوب إخضاع طرف كليا إلى إرادة طرف آخر، أي أن أطراف الصراع ولا نحبذ تسميتها بالصراعات بل الإختلافات الداخلية تنتمي إلى مجموعات مشتركة ومصالح متقاربة وأهداف في العموم تكون أقرب من بعضها، من تلك المكونات المنفصلة اجتماعيا، فالمكونات السياسية في المجتمع الواحد ليس بالضرورة أن تتحكم فيها تناحرات تؤدي إلى الفصل بينها كليا، تصل معها إلى حالة الإستقطاب الشديد، فقد تتنازع مكونات سياسية مختلفة وتظل مكامن الإختلاف قائمة وفي نفس الوقت يمكن أن تبقى عناصر كثيرة مشتركة قائمة بينها، وتبقى تمثل مصالح مشتركة للجميع". (سنان، 2013)

3-5- مفهوم الفضاء العام:

3-5-1- القراءة السوسيو_تاريخية: إن البحث في موضوع الفضاء العام يقتضي التسلح بأكثر من مجال معرفي واحد، وقد اقتصر **يورغن هابرماس** على التاريخ والسوسيولوجيا معتبرا "أن مفهوم الفضاء العام مفهوم تاريخي ومقولة تاريخية تستوجب البحث في شروط قيامها وتطورها التاريخي". (**j.habermas**، 1992) وقد وظف **هابرماس** مفهوم "الأركيولوجيا" في عنوان كتابه الشهير -الفضاء العمومي- لرصد دلالة مفهوم الفضاء العام من خلال: "تكونه التاريخي. تحولاته المرتبطة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وظيفته الأساسية: الحوار، الحجاج، الإقناع، أي دوره تواصلي". (الأشهب، 2003)

3-5-2- تملك المجال.. بأي معنى؟: للإجابة عن هذا التساؤل لابد من الرجوع إلى بعض الإسهامات المهمة حول علاقة الفضاء العام وكيفية تملكه، على سبيل المثال، نجد أعمال الفيلسوف الفرنسي **ميشال فوكو** التي تمثل حجر أساس في فهم هذا الشق، دون إغفال أعمال **هنري لوفيفر** وآخرين، لقد ركزت هذه الإسهامات على "كيفية احتلال الفضاء بواسطة القوة، على سبيل المثال، فقد أوضحت هذه الكتابات كيف أن السجن الحديث أو التقسيم المكاني للشوارع والأزقة قد تم للتحكم في أجساد البشر (الطريقة التي نتحرك أو نسير بها في الأماكن العامة، وما شابه ذلك)؛ ذلك التخصص الذي يهدف إلى التهذيب والخضوع؛ وأوضحت أيضا كيف أن الشوارع العريضة والمفتوحة تهدف إلى الحد من أحداث الشغب عن طريق كشف المحتجين لرقابة السلطة". (دو سارتو، 2011)

الشيء الذي يجعل الفاعلين الاجتماعيين يعطون معنى للفضاء العام الذي يتعارض مع السلطة بمعنى آخر أن هناك تضارب الرؤى للفضاء بين السلطة والفاعلين. "أو حسب ما عبر عنه **ميشال دو سارتو** بـ"الثنائية الإستراتيجية والتكتيكية"، أي أن هناك إستراتيجية من طرف السلطة لتدبير وتسيير الفضاءات، لكن هناك هفوات من طرف السلطة، والفاعلون الاجتماعيون يستغلون تلك الهفوات لإعطاء معنى للفضاء". (دو سارتو، 2011)

نفهم من التحليل الذي أعطاه كل من **ميشال دو سارتو وميشال فوكو وهنري لوفيفر** فعندما نعرض مسألة الممارسات اليومية لهؤلاء الفاعلين، بمعنى العمليات والأنشطة اليومية، فإننا نسلط الضوء على مشكل الصراع بين الفاعلين والسلطة. "هذا ما تبينه مثلا الإبستيمولوجيا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع **ماركس وفرويد**، لا يمكن إجراء أي تحليل (علمي أو نقدي) بغض النظر عن الصراع، فالصراع هو أمر أساسي مثل الأبعاد الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية للممارسات اليومية".**(b.gregory, 2012)**

3-6- الحراك الشعبي: "مجموعة الإعتصامات والتظاهرات والإضرابات والاحتجاجات التي يشهدها أي مجتمع، وتتكرر بشكل مستمر للمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية، وإيجاد فرص عمل، وحرية التعبير وممارسة الديمقراطية، ومحاربة الفساد في مؤسسات الدولة. وغيرها من المطالب الخدماتية، إلى أن تصل إلى تغيير النظام السياسي". (صادقي، 2021)

3-7- كوفيد_19 (فيروس كورونا): يعرف فيروس كورونا **Corona Virus** على أنه: "سلالة جديدة من الفيروسات التي تسبب مرض كوفيد_19 والاسم الانجليزي للمرض مشتق كالتالي (**CO**) وهما أول حرفين من كلمة كورونا **Corona** و (**VI**) وهما أول حرفين من كلمة فيروس **Virus** و (**D**) وهو أول حرف من كلمة مرض **Disease**، ويرتبط الفيروس بعائلة الفيروسات نفسها التي ينتمي إليها الفيروس الذي تسبب بمرض متلازمة سارس وبعض أنواع الزكام العادي، ويعد فيروس كورونا من الفيروسات المعدية التي لم يكن هنالك أي علم بوجودها قبل تفشيها في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019". (سهايلية، 2020)

4- المقاربة النظرية:

ارتأينا أن تكون هذه الورقة ضمن عمليات ومفهوم التغير الاجتماعي **(**كالتنمية، التطور الثورة...الخ**)** إضافة إلى عوامل التغير وأدواته كالعوامل الفكرية والسياسية والاجتماعية والداخلية والخارجية...، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هنا، هو النظريات العالمية في تفسير التغير الاجتماعي وخاصة تلك التي ركزت على العامل التكنولوجي والعامل الاقتصادي، والعامل الثقافي.

لماذا العامل التكنولوجي لأنه المسؤول الأول في عصرنا الحالي على حشد الأفكار وحشد الطاقات وحشد الأفراد والجماعات عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي فلا مجال للهروب من هذه النظرية، العامل التكنولوجي مهم جدا في تنظيم الحشود وقيام الثورات وغيرها من الترتيبات.

أما العامل الاقتصادي فهو ضروري كذلك من خلال تطور بعض الاحتجاجات كالإضرابات الخاصة ببعض القطاعات العمالية نظرا لظروف اقتصادية معينة، وقد يؤدي تطور هذه الاحتجاجات البسيطة إلى حراك أكبر أو تساهم بشكل عام في قيام ثورة شعبية في العديد من المجتمعات، على إثر التراخي الاقتصادي وضعف القدرة الشرائية لشرائح واسعة من هذا المجتمع.

يمكن من خلال نظرية العامل الثقافي الإشارة إلى ثلاثة أنماط تساهم في إحداث التغير الاجتماعي وهي نظرية الانتشار الثقافي التي ترجع عملية التغير إلى العوامل الخارجية، ونظرية الصراع الثقافي التي ترجع التغير إلى عوامل داخلية، ونظرية المتناقضات الثقافية التي تنبع من داخل المجتمع، حيث تؤدي إزالة هذه التناقضات إلى إحداث تغيرات اجتماعية، فكلما زادت هذه المتناقضات أدت إلى زيادة حدة الصراع وبالتالي إلى تعميق حدة التغير الاجتماعي.

وهذا الطرح النظري يتوافق بشكل كبير مع المشكلة البحثية لهذه الورقة العلمية إضافة لكونه يستوعب كل التفسيرات الممكنة لمشكلة الصراع والمساومة بين السلطة والشباب حول الفضاءات العامة داخل المدينة الجزائرية.

ومن خلال مراحل إنجاز هذه الورقة البحثية قمنا برفع وتحليل العديد من المقالات الصحفية والصفحات الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي، كما بحثنا عن أهم التصريحات والخطابات السياسية التي تصب ضمن إطار مشكلتنا البحثية، كما أننا كباحثين لا يجب أن يقتصر دورنا في مشاهدة الأحداث، وإنما يجب وأن نجد لنا مكانا ضمن هذه الأحداث المعاشة.

فمعايشتنا لمرحلة الحراك الشعبي وجائحة كوفيد_19 جعلتنا نكون قريبين جدا من كل المستجدات والأطر التي مرت بها الفضاءات العامة بالمدينة الجزائرية وخاصة الجزائر العاصمة باعتبارها المدينة الأولى في الجزائر والمحرك الأساسي لكل تغيير لما تحمله من مكانة اجتماعية لكونها العاصمة السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية والسياحية، فكل هذه الخصائص تجتمع في مدينة الجزائر لتجعل منها القائد الأول لأي حركة احتجاجية، ولهذا تم منع كل أنواع المسيرات والمظاهرات بها منذ سنة 2001، وتم حقيقة قمع كل أنواع الاحتجاجات بالمدينة حتى مسيرة الأطباء. هذا لا يلغي دور المدن الكبرى الأخرى على غرار قسنطينة وهران وسطيف وباتنة وتلمسان وغيرهم من المدن الجزائرية، إلى أن وصل الحراك الشعبي إلى الأحياء الشعبية الصغيرة وتنوع إلى أن أصبح هناك حراك خاص بأطفال المدارس، فالكل في

الجزائر كان معني ويريد أن يتنفس نسيم الحرية وأن يصنع لنفسه وبنفسه مكان في تاريخ الجزائر الحديثة وتاريخ الإنسانية بشكل عام.

5- نتائج الدراسة:

توصلنا إلى تحديد مجموعة من أهم النتائج وانقسمت إلى صنفين على الشكل الأتي:

5-1- أشكال الصراع والمساومة حول الفضاء العام خلال مرحلة الحراك الشعبي:

- أثناء احتجاجات جانفي 2011، عمدت السلطة إلى إغلاق الساحات العمومية في الكثير من المدن، بدعوى أعمال صيانة أو حفر أو حتى إقامة معارض للحلي والمنتجات التقليدية كما حصل في وسط العاصمة. وهذا ما يؤكد الصراع والمساومة بين الشباب والسلطة الجزائرية حول الفضاء العام حيث أنه دائما ما يحاول الشباب أن يجعله فضاء للاحتجاج وللتعبير عن مطالبه الاجتماعية، وفي المقابل حاولت السلطة جاهدة أن تجعل الفضاء العام، فضاء عبور للمواطنين فقط، وإنما هو فضاء لها وحدها.

- في الجزائر لا تعترف السلطة بمفهوم الفضاء العام، وإنما تختزله في كلمة "الشارع" لأنها تدرك جيدا رمزية الشارع لدى الجزائريين بكل مكوناته القبيحة، ما يدفعهم لرفض كل ما ينتجه الشارع مهما كان وكيفما كان، وهذا ما يقسم الرأي العام حول استغلال الفضاء العام من أجل التعبير والمطالبة.

- في بداية الحراك الشعبي كانت ساحة أول ماي وسط العاصمة من بين الساحات المهمة نظرا لموقعها الاستراتيجي بين العديد من الأجهزة الحكومية، لكن قوات الأمن قامت بدفع المحتجين في اتجاه معاكس نحو موقف سيارات الأجرة، وبدأت في إطلاق القنابل المسيلة للدموع، وهذا من أجل السيطرة على الحشود بعيدا عن ساحة أول ماي.

- كما كانت الحشود تسير في اتجاه ساحة البريد المركزي، ثم ساحة موريس أودان، صعودا إلى قصر الشعب عبر شارع محمد الخامس، وهو المسار الذي اختاره الحراك الشعبي وكانت هناك محاولة للوصول إلى رئاسة الجمهورية لكنها قوبلت بالقمع من طرف السلطة، كما لقي المحتجون الذين وصلوا إلى قصر الشعب، حوادث تدافع واصطدام مع عناصر الأمن وتدخلا لبعض عناصر الإجرام والشغب، في محاولات للسلطة لضبط الحراك الشعبي وجعله لا يخرج عن الحدود والأماكن التي تسمح بها.

- وتوالت الأخبار على بعض القنوات وشبكات التواصل الاجتماعي، أولها كان سقوط الدكتور حسن بن خدة شهيدا وسط المتظاهرين بالقرب من قصر الشعب، كما انتشرت سريعا على شبكة الإنترنت وعلى بعض القنوات التلفزيونية، صور قيل أنها لعمليات تخريب وسطو وقعت بعد سقوط الظلام في ساحة

أول ماي. وهذا تمهيدا لتغيير وجهة ومسار الحراك الشعبي ولما لا تثبيته في أماكن يسهل على السلطة السيطرة عليها.

- وهذا ما جعل حشود المحتجين متداخلة، والشوارع تنقسم أحيانا إلى أمواج من البشر تمشي في اتجاهين متعاكسين، لم يجدوا لهم مكانا يقصدونه وهو ما عجل بتدخل السلطة من أجل ضبط وتثبيت الحراك ضمن ساحة البريد المركزي لما لها من امتيازات أمنية.

- احتلت كل أطياف المجتمع الفضاء العام وأعادوا امتلاكه في حدود المسموح به من طرف السلطة ولم يعد الفضاء العام للركض، وللمشي أو للغناء فقط، بل أصبح فضاء للنقاش وللتعبير الحر وللاحتجاج السياسي.

- من خلال تصريحات رئيس الحكومة السابق **عبد العزيز جراد**، دعت السلطة إلى وقف تظاهرات الحراك الشعبي في البلاد، وتخفيف النزعة المطلبية والاحتلال المبالغ فيه للطريق العام كما أسماه. ما يؤكد تحركات السلطة منذ بداية الحراك من أجل استغلال الحراك الشعبي وقيادته ببعض التنازلات السياسية خاصة في ظل غياب قادة فعليين للحراك عدا بعض الناشطين، وجعلت من الحراك بعدما كان فعل اجتماعي يسبق السلطة في صنع القرار، إلى رد فعل على قرارات السلطة يوم الثلاثاء بالخروج يوم الجمعة ضد ما لا يرضيه من قرارات. فالنظام الجزائري القائم تعود على ممارسة السلطة والحكم من دون قيود ومن دون حضور الجزائريين في الفضاء العام على مدار 30 سنة من التعددية الشكلية. ورهانها الأساسي يكمن في عدم السماح للجزائريين باحتلال الفضاء العام، وعدم تشكيل رأي عام في وسائل الإعلام الثقيلة. حيث يضع النظام نفسه ممثلا لكل الشعب، والمتحدث الوحيد باسمه ولهذا يمنع كافة أشكال التعبير السياسي والاجتماعي الجماهيري خارج الأطر السياسية والجمعوية التي يراقبها.

- فبعد تنحي بوتفليقة، انصبت كل اهتمامات السلطة في ترميم شرعيتها وصورتها، وهذا أكيد سيمر أولا عبر إعادة الفضاء العام إلى ما كان عليه قبل 22 فبراير 2019. من خلال السعي إلى إسكات بعض الأصوات التي يعتقد أنها مسموعة ومؤثرة في أوساط الحراكيين، وهذا ما دأبت عليه السلطة الجزائرية خاصة في المرحلة البوتفليقية من خلال شراء الذمم وتوزيع المال العام، إضافة إلى الممارسات البوليسية والتكتيكات الأمنية. فإعادة الفضاء العام لما قبل 22 فبراير يعني مباشرة إعادة الشباب إلى منفاهم الاجتماعي داخل بيئة طاردة لا تتوفر على أدنى شروط الحياة الكريمة، وهو ما تفسره ودون مبالغة رحلات الهجرة السرية والمعلنة عبر قوارب صغيرة باتجاه أوروبا، بعدما توقفت بشكل تام في بدايات الحراك الشعبي، وارتفاع منسوب الأمل لدى الشباب الجزائري في مستقبل أفضل لكن تمفصلات وتطورات الوضع السياسي

والاقتصادي والاجتماعي بعد الإجراءات التي أعقبت الحراك الشعبي جعلته يعود مباشرة لمحاولاته في تغيير الوضع عن طريق تغيير البلد.

- من ممارسات السلطة كذلك اتجاه الحراك الشعبي، غلق كل وسائل الإعلام العمومية والخاصة أمامه، إلا أن هذا الأخير، وبالاعتماد فقط على وسائل التواصل الاجتماعي، نجح في إظهار تحليه بالمسؤولية، والقدرة على تحديد الأولويات، ومتى يجب التمييز بين الدولة والنظام السياسي، ومتى يجب ممارسة المعارضة والاحتجاج، ومتى يجب التضامن والوقوف مع الحكومة. ما يجعله يتفوق أخلاقيا على السلطة الحاكمة، فعدم استخدام أسلوب العنف والتخريب وجعل الأزمة الأمنية تعود إلى الأذهان من جديد يجعل من الشباب أكثر وعيا ونضجا ويدرك أن الحل في تغيير الفكر السلطوي للسلطة قبل تغيير الأفراد.

- من بين ممارسات التلفزيون العمومي الجزائري بثه في نشرة الأخبار الرئيسية تقريرا يبارك مظاهرات الحراك ويوجه للتظاهر يومي الجمعة والثلاثاء، لكنه يتضمن رسالة سياسية برفض السلطة لمظاهرات يوم السبت، والتي كانت سببا في توترات ومصادمات بين الشرطة والمتظاهرين. وهذا ما يؤكد أن السلطة لن ترض إلا بالحدود التي وضعتها للحراك الشعبي في المكان والزمان وهي مكانيا ساحة البريد المركزي وفي كل مرة تقلص من حجم الساحة عبر مختلف القرارات والتبريرات، وكذلك دون الخروج عن يوم الجمعة والثلاثاء كحراك للطلبة.

- كما وعد الرئيس **عبد المجيد تبون** بالعمل مع "الحراك المبارك"، بحسب قوله، وبالانخراط في حوار، وقد صرح أنه "يتعهد شخصيا بتحقيق مطالب الحراك كافة"، مؤكدا أن هذه الحركة الاحتجاجية تمثل "أساسا للديمقراطية"، لا بل جعل تاريخ 22 فبراير، ذكرى بدء الحراك، "يوما وطنيا للأخوة والتلاحم". وهذا ما يأخذنا للقول بانتهاء عملية الحراك إكلينيكيا، لاستنفاء كامل شروط ومبررات احتلال الفضاء العام، بما أن جميع المطالب الاجتماعية التي أقرها وطالب بها الحراك على طاولة السيد الرئيس، والذي يتعهد بتحقيقها شخصيا وهذا ما نسميه ذر للرماد في الأعين، لأن من بين مطالب الحراك عدم عودة الوجوه البوتفليقية ولكن الواقع عكس ذلك تماما حيث أنه تم تعيين العديد من الوزراء من عهد الرئيس السابق، وهذا ما يؤكد عدم قدرة الوجوه الجديدة على تسيير شؤون البلاد دون العودة والاعتماد على الخبرة والتجربة السابقة.

2-5- أشكال الصراع والمساومة حول الفضاء العام خلال مرحلة كوفيد_19:

- فلم تثن التحذيرات من مخاوف انتشار فيروس كورونا، المتظاهرين في الحراك الشعبي عن الخروج في المسيرة الأسبوعية، يوم الجمعة، في الجزائر العاصمة، بل اعتبر بعض المشاركين فيها أن الفيروس أهون وأقل فتكا من النظام الحاكم. وهو ما يؤكد وجود نية استمرار الحراك لدى الكثير من المتظاهرين والذين

لم يقتنعوا بكل الإجراءات والاستحقاقات السياسية التي أجرتها السلطة من بعد الانتخابات الرئاسية وتعيين رئيس الجمهورية السيد **عبد المجيد تبون** وهذا رغم المخاوف من الانتشار السريع لفيروس كورونا وسط المحتجين.

- رفضت مكونات في الحراك الشعبي وقف المظاهرات، على الرغم من التدابير الاحترازية التي اتخذتها السلطة كإغلاق المدارس والجامعات وتعليق الرحلات الجوية إلى عدة وجهات، وكذلك توجيه دعوات من بعض الناشطين في الحراك لتعليق التظاهرات. إلا أن المتظاهرين يدركون أنهم قد يتعرضون للقمع أو الاعتقال، وبالتالي هم ليسوا في نزهة، هؤلاء يدركون أن النظام السياسي والكورونا فتاكين على حد سواء. والنظام أسوأ بكثير من الكورونا، فلقد قتل مئات الآلاف في التسعينيات ودفع بمثلهم للبحر غرقا في قوارب الهجرة السرية والمئات بسبب الإهمال الطبي وقلة المرافق الصحية وأوبئة بدائية، دون الخوض في قضايا المفقودين والمعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي.

- كما تم بث شريط إخباري عاجل وباللون الأحمر في العديد من القنوات التلفزيونية العمومية والخاصة، يتضمن دعوات للتعقل والحكمة وتأجيل الخروج للتظاهر بسبب كورونا. وهو ما يثبت استغلال السلطة لكل الإمكانات المتاحة للاستثمار في انتشار فيروس كورونا في وقف الحراك الشعبي. وردا على هذه الدعوات قام المتظاهرون برفع شعارات خلال الجمعة الموالية، من خلال لافتات كتب عليها "الكورونا أقل ضررا من الجنرالات"، وأخرى كتب عليها "عاجل، إطلاق سراح فوري وغير مشروط لكل معتقلي الرأي، السلطة للشعب." ما يؤكد تمسك الحراك بموقفه اتجاه المعتقلين ومحاولته لفرض شروطه والاستثمار في هذه الجائحة لصالحه باعتباره صاحب السلطة والشرعية وهذا فصل أخر من الصراع والمساومة بين الشباب والسلطة لفرض كل طرف منطقه على الفضاء العام.

- نشرت السلطة أعدادا كبيرة من قوات الأمن في شوارع وساحات وسط العاصمة، وفرضت السلطات على مجموع أعوان الأمن ارتداء الكمامات الواقية، كما قامت الشرطة قبيل بدء المظاهرات المركزية بعد صلاة الجمعة باعتقال عدد من المتظاهرين كانوا يتجمعون في وسط العاصمة، بعدما رفضوا الانصياع لأوامر الشرطة بالتفرق وعدم التجمع. وهذا ما ينبأ بسياسة قمعية من طرف السلطة اتجاه الحراك في حال استمرار التظاهر، وعدم الانصياع للتدابير والاحترازات جراء انتشار وباء كورونا.

- بما أن التحدي الذي يطرحه وباء كورونا على الحراك الشعبي يكمن في كونه يمس بجوهر وجوده وبالمبدأ الذي يستمد منه قوته، وهو التجمع والتظاهر، فكان الجزائريون في الحراك الشعبي مدركين أنه في حالة ما انتشر الوباء بكثافة في الجزائر، فإن المسيرات الشعبية ستتوقف من تلقاء نفسها، لأنه ما من أحد سيكون مستعد للمخاطرة بصحته وصحة عائلته. وأجبرت جائحة كوفيد-19 الحراك الجزائري على تعليق

المظاهرات التي استمرت دون انقطاع لأكثر من عام، الأمر الذي فشلت فيه السلطة رغم مناوراتها المختلفة.

- كما أنه لا يمكن لنظام سياسي يعيش مأزقا كهذا أن يترك فرصة تعليق المسيرات الشعبية دون الاستفادة منها لتدعيم ركائزه، وإعادة بعث شبكاته الزبونية، وتحسين صورته أمام الجزائريين. وهو ما ولد لدى المتظاهرين مخاوف من أن تعرقل السلطة لاحقا أية إمكانية لحصول الجزائريين على حقهم الدستوري في التظاهر السلمي بحجة احتلال الفضاء العام. هذا التخوف أكدته حملة الاعتقالات التي أطلقتها السلطة استهدفت الناشطين من جهة، ومنع الحراك من العودة إلى الشارع. كما دأب **عمار بلحيمر**، المتحدث باسم الحكومة ووزير الاتصال السابق، ترديد القول أن العمل الذي قام به الرئيس **عبد المجيد تبون** خلال عام "بدأت ثماره تظهر للعيان"، محذرا من الخروج إلى الشارع مرة أخرى وهو ما يرفع من نسبة استغلال السلطة لوباء كورونا في منع خروج أي مسيرات مجددا خاصة في العاصمة، والعودة إلى الأساليب التقليدية في المواجهة من خلال التهديد والقمع والاعتقالات.

- وفي الذكرى الثانية للحراك، أعلنت السلطة الجزائرية عن عفو رئاسي لأكثر من ثلاثين شخصا من معتقلي الرأي، وفرضت طوقا أمنيا غير مسبوق على العاصمة تحسبا لمظاهرات متوقعة في الذكرى الثانية للحراك الشعبي. ما يؤكد فرضية استيفاء جميع مطالب الحراك ولا مجال للعودة مجددا إلى احتلال الفضاء العام.

- كما أثار تتابع القرارات والتدابير الصادرة عن السلطة الجزائرية للسيطرة على الوضع الوبائي وتناقضها أحيانا بين رفع للحجر الصحي، ثم العودة إلي بعض تدابيره، قلقا بين الجزائريين من وجود ارتباك لدى السلطة السياسية، في تقدير الموقف وتقديم قراءة صحيحة لمعطيات الأزمة الوبائية ووضع خطة عمل منتظمة للسيطرة على المستجد الصحي اليومي، في مقابل ارتباك لدى المواطن خصوصا أن المنظومة الصحية في الجزائر، ظهرت في وضعية مزرية، وباعتراف المسؤولين على القطاع في الجزائر.

- كما لم تخل أزمة كورونا من التوظيف السياسي، إذ بات النشطاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي مطاردين، إذا ما أشاحوا اللثام عن أي تجاوزات داخل المستشفيات عبر كافة التراب الوطني.

- كما قال رئيس الجمهورية في خطاب وجهه للأمة يوم 17 مارس2020 أن الوباء مسألة أمن وطني، وأمن صحي تهم الجميع، يفرض على الحكومة تقييد الحريات بشكل مؤقت فقط حفاظا على الصحة العامة، من خلال اتخاذ قرار بمنع كافة التجمعات والمسيرات كيفما كان شكلها وتحت أي عنوان كانت. لكن الأحداث التي أعقبت جمعة تعليق المسيرات الشعبية أعادت بعث مخاوف الكثير بشأن جدية إعلان السلطة أن لا نية لديها في استغلال ظرف إنساني كهذا لتحقيق مكاسب سياسية وهو ما يفسره اعتقال

بعض الناشطين، واستمرار عملية استدعاء آخرين في مختلف الولايات للحضور إلى مراكز الأمن وتقديمهم أمام العدالة، رغم تعليمة وزارة العدل بوقف معظم الأنشطة القضائية –كلها مؤشرات زرعت الشكوك في أوساط الجزائريين حول مستقبل الحراك الشعبي-.

- كما استخدم المتظاهرون وسائل التواصل الاجتماعي لانتقاد كافة مظاهر استغلال السلطة للجائحة لمحاكمة الناشطين، واعتقال بعضهم، واستدعاء آخرين للمثول أمام القضاء في وقت انشغل فيه العالم بمحاربة الوباء. لأنه وببساطة قد يخمد كوفيد_19 الحراك لفترة ما، ولكن مقومات الحراك تسمح له بتجديد نفسه في حال استمرت مظاهر الفشل ومسبباته الأولى. وعودته مرتبطة أساسا بأداء الحكومة خلال هذه الأزمة الصحية، وطريقة إدارة السلطة للحقل السياسي خلال فترة تعليق المسيرات، لأن الحراك الشعبي الجزائري فكرة وإرادة تحارب كل الأفكار والسياسات الفاشلة ولا تحارب الأفراد.

خاتمة:

يمكننا القول أن الصراع والمساومة بين الشباب والسلطة حول الفضاء العام في الجزائر خلال هذه المرحلة (الحراك الشعبي وجائحة كوفيد_19)، كان على أشده وهو ما تفسره معظم الأشكال سابقة الذكر، والظاهر أن هناك نوع من التنازل من طرف السلطة في السماح للشباب والحشود باحتلال الفضاءات العامة، والتعبير بكل حرية خلال مرحلة الحراك الشعبي، إلا أن هذا التنازل كان مقصودا ومحددا في الزمان والمكان، وهو ما تفسره ممارسات السلطة ضد كل من يتجرأ على الصعود باتجاه قصر الشعب ورئاسة الجمهورية، وحصر الحراك في ساحة البريد المركزي وهي ساحة صغيرة لا تستوعب كل تلك الحشود، حتى تتمكن من مراقبة وحماية الحراك من كل أنواع الاختراقات على حد قولها، كما أنها ترفض أي خروج للشارع عدا يوم الجمعة حيث تم قمع بعض المحاولات للخروج يوم السبت باستثناء حراك الطلبة يوم الثلاثاء والذي لم يكن يشكل هاجسا للسلطة.

فبالرغم من احتلال الشباب للفضاء العام نتيجة خروجه في مطالب شعبية ضمت كل فئات المجتمع، إلا أن السلطة ظلت قريبة جدا من هذه الحشود والفضاءات وحاولت جاهدة تسطير مسار زماني ومكاني يساعدها على السيطرة والتحكم في سيرورة الحراك الشعبي، خاصة في ظل غياب قادة حقيقيين للحراك مع زرع عدم الثقة بين مكونات الحراك، ما جعلها تستولي عليه وتصبح هي الموجه الأول لحركته وسكونه. وفي سؤال للبروفيسور الجزائري المرحوم السعيد عيادي عن تغيير مسار الحراك الشعبي بالجزائر العاصمة إلى ساحة البريد المركزي أجاب الأستاذ بأنه تم حقيقة تحويل مسار الحراك الشعبي باتجاه ساحة البريد المركزي وهذا أكيد من أجل سهولة التحكم والمراقبة من طرف السلطة، وهذا نظرا لمكونات ساحة البريد المركزي والتي تتميز بوجود العديد من الأنفاق تحت أرض الساحة، إضافة إلى

وجود عدد لا بأس به من كاميرات المراقبة وصغر حجم الساحة يجعلها لا تستوعب عدد كبير من المحتجين ما يؤدي بالضرورة إلى استصغار حجم المظاهرة، مع تثبيت الحراك وتقييده.

أما خلال مرحلة كوفيد_19 وبالرغم من بعض المحاولات للحراك الشعبي من أجل الاستمرار في التظاهر واحتلال الفضاء العام يوم الجمعة وتثبيت مطالبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، إلا أن الوضعية الصحية عجلت بتعليق مسيرات الحراك، إضافة إلى تغير معاملة السلطة اتجاه الحراك، وهو ما تفسره الأعداد الكبيرة جدا لقوات الأمن والشرطة والتي احتلت نهائيا كل وسط مدينة الجزائر العاصمة، وعدم السماح لأي تجمع أي كان نوعه. وبهذا تكون السلطة قد استعادت قبضتها وسيطرتها على الفضاء العام، في مقابل شباب لايزال متشبث عبر صفحات الفيسبوك بأمل العودة بقوة بعد الانتهاء من جائحة كورونا والتي يعتبرها المتسبب الأول والأخير في ضرب استمرارية الحراك الشعبي.

المتابع للوضع السوسيولوجي الجزائري يدرك جيدا أن جميع أنواع الاحتجاجات وخاصة المسيرات كبر حجمها أو صغر أصبحت ممنوعة بعد جائحة كوفيد_19، وهو ما يفسره العنف والاعتقالات التي تعرض لها أصحاب شهادة الدكتوراه والماجستير البطالون يوم 2020/09/21 خلال محاولتهم المشي في مسيرة وسط العاصمة للمطالبة بحق التوظيف المباشر.

استفادت السلطة من "هدنة" من طرف شارع متفوق أخلاقيا يعرف جيدا كيف يحدد الأولويات، وأظهر حسا عال من المسؤولية والخوف على مستقبل الدولة. وبدل أن تستثمر السلطة هذه الهدنة في إعادة بناء جسور الثقة لتجنيد كافة الطاقات الوطنية لمواجهة الوباء في الوقت الراهن وتهيئة الأرضية السياسية لمعالجة الملفات القادمة، استمرت في نفس الممارسات المتناقضة لفترة ما قبل الوباء، من إنكار للحراك نفسه تارة والتبرك به تارة أخرى وتقديم نشطاء الحراك أمام المحاكم.

ومن هنا يستمد الحراك الجزائري طاقته، وحجته من تناقضات خطاب السلطة مع ممارساتها ومن فشلها وعدم قدرتها على الاستجابة لطموحات الجزائريين. ستكون الأشهر القادمة عسيرة على السلطة، وحتى ولو استطاعت تسيير أزمة كوفيد_19، إلا أن الأزمة المالية والاقتصادية التي تلوح في الأفق بسبب التأثير الاقتصادي على المستوى العالمي لجائحة كورونا، سوف تجعلها عاجزة عن الوفاء بالوعود التي قطعتها، والاستمرار في سياستها الاجتماعية السخية، وقد نكون أمام موجة ثانية من الحراك الشعبي أقوى من الموجة الأولى تضع كل الاستحقاقات السياسية القادمة داخل دائرة الرفض المطلق.

ختاما، ثمة جملة في رواية "الفهد" **لجوزيبي دي لامبيدوزا** تلخص بدقة مقاربة قادة الجزائر للسياسة منذ أن ظفر هذا البلد باستقلاله من فرنسا العام 1962، تقول: إذا ما أردنا إبقاء الأمور على حالها، فيتعين أن تتغير هذه الأمور. وكما كان الحال في احتجاجات أكتوبر 1988، حيث قيل أنها كانت

مدبرة من طرف مسؤولين كبار في الدولة لأهداف معينة وباعتراف الإبراهيمي والذي كان رئيس الوزراء وقال: "أنه تم تنظيم نقص مبرمج في السلع واسعة الاستهلاك من أجل مفاقمة تعفن الوضع الاجتماعي آنذاك"، كذلك هو الحال بالنسبة لحراك 22 فيفري، الذي لا نستبعد مطلقا فرضية تدبير هذا الخروج للشارع من طرف مجموعة ممن يمثلون السلطة لأسباب متنوعة وأهداف معينة، المستقبل كفيل بالكشف عنها.

قائمة المصادر والمراجع:

أحمد حقي سنان. (25 03, 2013). تاريخ الاسترداد 2013، من الحوار المتمدن: *ابتكار الحياة اليومية .. فنون الأداء العملي*2011الرباط دار الأمان منشورات الاختلاف

ac&https://www.ssrcaworg/ar/print.art.asp?aid=351364

داليا غانم. (08 05, 2018). تاريخ الاسترداد 2018، من مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط: *أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لدى هابرماس*2003الأردن الأردنية للنشر والتوزيع

. https://carnegie-mec.org/2018/05/08/ar-pub-76277

سماح سهايلية. (10, 2020). الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر. *الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية ، 05* (03)، الصفحات ص ص 27-28.

ماريز يونس. (17 02, 2021). تاريخ الاسترداد 2021، من الشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية: https://inass-lb.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%a8%d8%a7%d8%a8-%d8%a8%d9%8a%d9%86-6

مجد خضر. (22 03, 2016). تاريخ الاسترداد 2016، من موضوع:

https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9

ميلود يبرير. (06 04, 2019). تاريخ الاسترداد 2019، من جزائر ultra :

https://ultraalgeria.ultrasawt.com/%D9%87%D9%84-%D8%B3%D9

B 1 % % %8A%D9%86%D8%AA%D9%87%D9%8A-%D8%A7% D9%84% D8%B 5%D 8

-D 8 % A 7% D 8%B9

نورية سوالمية، و الطاهر غراز. (2020). الفضاءات العمومية والروابط الاجتماعية. *مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية ، 02* (02).

b.gregory2012*L'espace politique chez henri lefebvre, l'idéologie et l'utopie*parisumr lavue

concept of international politics 1970new jerseyprentice hall

j.habermas .(1992) .*l'espace public: archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise* .paris: payot.

k.boulding1962*conflict and defense*new yorkharper and row

sandol, d. j. (1993). *paradigm, theories and metaphors in conflict and conflict resolution.* manchester: university press.